ان الملك في رقبة الموقوف ينتقل الى الموقوف عليه مع قول ابي حنيفة وصاحباه وهو
اصحابه والراجح من قولي الشافعي ان الوقف لا يصح خرج عن ملك الواقف ولم يدخل
في ملك الموقوف عليه فالاول مشدد على الواقف والثاني فيه تشديد على الموقوف
عليهم فرجح الامر الرابع من تي الميزان وجه الاول لان سبب مشروعية الوقف دعاء
العبد الملازم مع سيده كما قالوا في الزكاة الواجبة فكانه مال الوقف تيرا الى الله تعالى
من ملك والملك الموقوف فلو اخرجه عن ملكه فكانه لم يتبرا ووجه الثاني ان الواقف اذا
رجع الملك فيما يتبرا الى الله محتاج الموقوف عليهم الى تمليك جديد من الله تعالى ولم
يحصل وايضا فان الانتفاع لا يختص باحد بعينه في الاصل فاذا مات المعين انتقل
الى ما بعده من حسمات القربات ولو ان الموقوف عليهم كانوا يملكون الموقوف لاحتاج
الى اذن منهم لمن ينتفع به بعدهم فانهم ومن ذلك قول ابي حنيفة واحمد يصح ووقف
الانسان على نفسه مع قول مالك والشافعي انه لا يصح فالاول مخفف على الواقف
حاصل بامل الشيخ والبخل الذي لا تخلص نفوسهم من ورطة محبة الدنيا فكان ذلك
كالوصية عند حضور الاجل وقد ورد في الحديث افضل الصدقة ان تصدق وانت
صحيح شحيح تؤمل البقاء وتخشى الفقر وليس الصدقة ان تقول اذا حضرت الموت
لفلان كذا ولفلان كذا الحديث ووجه الثاني المشدد على الواقف انه على قاعدة
القربات الشرعية من طلب المبادرة بها قبل اخترام المنية فرجح الامر الرابع من تي
الميزان ومن ذلك قول مالك انه يصح الوقف اذا عين للوقف مصرفا كان قال
وقفت داري هذه وكذلك يصح الوقف عندنا وعند الشافعي اذا كان منقطع الاخر
كوقفت كذا على اولادي واولادهم ولم يذكر بعدهم الفقراء مثلا ويرجح ذلك بعد
انقراض من سمي الى فقراء عصبته فان لم يكونوا فالى فقراء المسلمين وبذلك قال
ابو يوسف ومحمد مع قول الشافعي ان الوقف يبطل اذا لم يعين له مصرفا فالاول
فيه تخفيف على الواقف والثاني مشدد في بطلان الوقف اذا لم يعين له مصرف فرجح
الامر الرابع من تي الميزان ومن ذلك قول ابي يوسف ان الوقف اذا خرب لا يجوز بيعه
وصرف ثمنه الى مثله كما اذا خرب المسجد او ربح عوده مع قول محمد انه يعود الى ملك
الاول والمشهور لابي حنيفة بقاء هذه المسالة قالاول مشدد والثاني مخفف من حيث
بطلان الوقف بعد ثبوته فرجح الامر الرابع من تي الميزان كتاب الهبة
اتفق الائمة على ان الهبة تقع بالايجاب والقبول والقبض واجمعوا على ان الوفا

بالوعد في الخير مطلوب وعلى ان تخصيص بعض الاولاد بالهبة مكروه وكذا التفضيل
بعضهم على بعض عند اما وجدته في الباب من مسايل الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا
فيه فمن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يفتقر في صحة الهبة الى القبض مع قول مالك
انه لا يفتقر صحتها وقولهما الى القبض بل البيع وتلزم بمجرد الايجاب والقبول ولكن
القبض شرط في نفوذ تمامها وتمامها واخر زمان مالك اذا اخر الواهب القبض لاقتباض
مع مطالبة الموهوب له حتى مات وهو مستمر على المطالبة فانها لا تبطل وله مطالبة
الورثة فان ترك المطالبة او امكنه قبض الهبة فلم يقبضها حتى مات الواهب او فلس
بطلت الهبة وعبارة ابن ابي زيد القيرواني في رسالته ولا تتم هبة ولا صدقة ولا
حبس الا بالحيازة فان مات قبل الحيازة فهو ميراث مع قول احد في احدى روايتيه
ان الهبة تملك من غير قبض فالاول مشدد جار على قواعد الشريعة كالبيع وغيره من
سائر التمليكات والثاني مخفف على الموهوب له مشدد على الواهب فرجح الامر الرابع من
الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا بد في صحة القبض ان يكون باذن الواهب مع
قول ابي حنيفة انه يصح القبض بغير اذنه فالاول مخفف على الواهب عكس الثاني فرجح
الامر الرابع من تي الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي ان هبة المشاع جايزة كالبيع
وصفة قبضه ان يسلم الجميع الى الموهوب له فيستوفي منه حقه ويكون نصيب شريكه في يده
كالوديعة مع قول ابي حنيفة ان كان مما لا ينقسم كالعبد والجواهر جازت هبته
والا كان مما ينقسم الجزء منه مشاعا فالاول مخفف والثاني مفصل فرجح الامر
الرابع من تي الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يستحب للاب ان يعدل بين
بنيه واولاده في الهبة مع قول احمد ومحمد انه ان فضل الذكور على الاناث كقسمة
الارث فالاول فيه تشديد على الاب والثاني فيه تخفيف فرجح الامر الرابع من تي
الميزان عند اذا فاضل الاب بينهم فهل يلزمه الرجوع في المفاضلة قال الثلاثة
لا يلزمه ذلك وقال احمد يلزمه الرجوع فرجح الامر الرابع من تي الميزان ومن ذلك
قول ابي حنيفة انه ليس للاب الرجوع في هبته لولده مع قول الشافعي ان له
الرجوع فيها مثل مال ومع قول مالك ان له الرجوع ولو بعد القبض وكل وهبه
لابنه على جهة الصلة والمحبة ولا يرجع فيما يهبه على جهة الصدقة قال والمراد بالرجوع
الرجوع اذا لم تتغير الهبة في يد الولد او يستحدث فيها بعد الهبة او تتزوج البنت
او يختلط الموهوب له مما لا يتميز حبسه بحيث لا يتميز منه والا فليس له الرجوع مع

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)